أي لا بالميل الغريزي الى الشر والخلق المطبوع ولذلك لم يأت بهذا القيد في آية من يقبل توبتهم. ومن قوله تعالى « بلى من كسب سيئة وأحاطت به خطيئته فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون» وقوله «كلا بل ران على قلوبهم ما كانوا يكسبون * كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون» ومن حديث النكتة السوداء. ومن قول السلف: المعاصي بريد الكفر. وعلم النفس والاخلاق يفيد ان الملكات التي تنطبع في النفس بالعمل هي صفة للنفس كصفات الجسد، وان مقاومة الاخلاق السيئة انما تكون بترك العمل الذي هو أثر الخلق الذميم والمواظبة على عمل يضاده زمنا طويلا مع التكلف ليحدث في النفس وصف يضعف ذلك الوصف ويغلب عليه ومن عنى بتهذيب نفسه او غيره في الكبر ولو بمقاومة بعض العادات والاخلاق يعرف صعوبة هذا الأمر وتيسره. نعم ان من خلط عملا صالحا وآخر سيئاً فتزاحمت في نفسه آثار الخير وآثار الشر يرجى ان يغلب في آخر عمره اثر الخير بتوفيق الله تعالى كما قال تعالى في بعض المتخلفين عن الجهاد من المؤمنين في واقعة تبوك «وآخرون اعترفوا بذنوبهم خلطوا عملا صالحاً وآخر سيئاً عسى الله أن يتوب عليهم إن الله غفور رحيم» وربما كانت توبة الكافر من الكفر قبيل الموت أقرب الى المعقول لأن الايمان مسألة عقلية اذا زالت الشبهة وقامت الحجة يزول الكفر ويستقر الايمان حالا

واذا طلبت زيادة النور في هذا المقام فعليك بمطالعة كتاب التوبة للامام الغزالي وما كتبه في معنى (سوء الخاتمة) نعوذ بالله منها في باب الخوف من الجزء الرابع من الاحياء. ولا تأخذ بظواهر أقوال بعض الفقهاء وتعليلاتهم اللفظية حكقولهم عهد جديد وعهد قديم وغير ذلك. والله أعلم. وسنجيب عن سؤالك الآخر في جزء آخر ان شاء الله تعالى

باب المناظرة والرسائل

(شكل حكومة الاسلام ، وضعف المسلمين باستبداد الحكام)

« مراجعة الشيخ صالح بن علي اليافعي من (حيدرباد الدكن) ورده الثاني على رفيق بك العظم »

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله نحمده ونستعينه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ثم أهدي السلام ورحمة الله وبركاته الى حضرة العلامة الفاضل خادم السنة وقامع البدعة مولانا

السيد محمد رشيد رضا مدير المنار الاغر للخير سلك الله بنا وبه منهج الرشد والرعاء آمين — وبعد فاني وقفت على المراجعة التي كتبها حضرة العلامة الفاضل كبير النفس وشديد الغيرة ورفيع الهمة ، ذو المكارم الجمة ، أخونا رفيق بك العظم ونشرت في الجزء ١٧ من المجلد السابع من المنار تحت عنوان (ضعف المسلمين بمزج السياسة بالدين) وافتنا هذه الرسالة في آخر رمضان شهر الرحمة والغفران ورأيتكم وعدتم بكتابة شيء في الموضوع فأخرت الجواب لعلمي بأنكم ان فعلتم تأتوا بالحق الصراح وفصل الخطاب ان شاء الله وفي رمضان المعظم شاغل عما هو اهم من هذا وورا ذلك كله سبب آخر وهو ان عجلكم الحقير أصيب بالحمى وحين حصلت الافاقة ورأيت حضرتكم ارجأتم البحث كتبت الى جنابكم هذه الكلمات لتنظروها أولا ثم تصلحوا ما يلزم ثم تنشروها في منابركم الاغر عسى بتكرار نشر هذه الابحاث ان يجلي القالة عن متخيلات الامة ، ويكشف عنهم الغمة والظلمة .

وأقول أولا ليعلم القراء الكرام ان هذه الابحاث والمكاتبات والمراجعات الصادرة مني ومن الاخ الفاضل رفيق ، حقنا الله واياه بالتوفيق ، ليست من مباراة المتطاحنين ، ولا من مغالبة المتعصبين ، وانما مقصد كل مناظهور الحق وبيان الحقيقة التي هي ضالة كل مؤمن ومنشد وغاية كل مناقيه أهلنا على حالتهم الراهنة وموقفهم الحرج الذين يباري الامم المتراهنة في حلبة السبق الى مواقف الكمال وحلول منازل الشرف والسيادة ، فياعون الله وبغارة الله ماذا وماذا حل بنا من الأنفة والغيرة التي يتحقق بها من يؤمن بقوله تعالى « ان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين وان يكن منكم ألف يغلبوا ألفين » الآية أعدم وثوق بوعد تعالى شأنه ايانا النصر ؟ انه لا بد علينا ان نكون من سلالة أولئك الابطال الشجعان ، ليوث المطامع والطعان ، الذين أجابوا بالتلبية داعي الايمان ، ثم نحن نخضع ونرضى بخطة الذل وموقف الهوان ، فواعجباه وواأسفاه : أفهذا الجبن والجمود والعبودية لغير الله محبة في هذه الحياة المتنعمة التي يزهد فيها كل ذي شهامة ؟ ام انقلب الأمر وعكست القضية حتى صدق علينا قوله تعالى « ولتجدنهم أحرص الناس على حياة » وقوله تعالى « يود أحدهم لو يعمر ألف سنة » أما تلوها كما قد تلوها أسلافنا فأناس أمامهم الله وسلطنا عليهم ثم أهانونا وتسلطوا علينا ؟ أم كذبنا

بما وعد الله عباده المؤمنين تكذيباً؟ وليت شعري كيف يتصور ان عاقلا يزهد في الدنيا وفيما عند الله معا؟ نعوذ بالله من الحور بعد الكور. فانها لا تعمى الابصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور. ويا ترى من أي صوب رمينا، ومن أي وجهة بليناه وما سبب هذا الداء العضال، الذي حير ألباب الرجال

وأخونا الفاضل شريكنا في الألم والحزن والتوجع على القوم وقد أبان في ذلك من رأيه ما قد اطلع عليه القراء الكرام وأظهرت من رأيي ما ترجح لدي. وكان من رأيه ان هذا السقوط الذي يكاد ان يقضي على حياة الامة باليأس والقنوط سببه مزج السياسة بالدين منذ بدء الخلافة بعد الرسول صلى الله عليه وسلم الى هذا الوقت المرذول وشرحت من رأيي ان هذا المرض لم تصب به هذه الامة الا بعد الخلافة النبوية وسببه ترك الدين وكلما امتد الزمان وبعد العهد زاد بعدهم عن الدين وبذلك يزداد مرضهم وضعفهم الذي هم الآن يأنون من وطئته بلسان حالهم لا بلسان مقالهم. وقلت انهم لو مزجوا السياسة بالدين كما أمرهم الله لما نزل بهم ما نزل. الاخ الفاضل يدعوهم الى تدارك ما فات العرب في بدء الاسلام من إقامة سلطة شورية نيابية وأنا ما أنكرت عليه ما استحسنه من هذه السلطة بل وافقته عليها كما اني وإياه ككل ذي لب وغيرة مشتركون في الكآبة والنوح على ما أصاب أهل ملتنا وانما أنكرت اطلاق ان سبب هذا الضعف هو مزج السياسة بالدين وتمنيه ان لو تركوا الدين جانباً والسياسة جانباً وتمنيه أيضاً ان لو سلك العرب في اقامة الحكومة مسلك الرومان وقوله في العرب: لعراقتهم في البداوة: والحال انه يعلم ان من العرب بدواً وحضراً ومنهم تبابعة وسلاطين وأمراء وأقيالا ولو كانوا كلهم أهل بداوة لما صح نهيه صلى الله عليه وسلم من تحضر أن يعود الى البداوة والصحابة رضي الله عنهم هم سادات الحضر وظني ان الأخ الفاضل انما أطلق هذا اللفظ على ما هو المتعارف في هذا الزمان من ان البداوة ليست نقصاً أو لعل مراده العرب غير الصحابة لأن صحبتهم للرسول صلى الله عليه وسلم أنالتهم كل فضيلة فهم سادات الحاضرة ولكن لم يوجد لديهم تاريخ أساسي ولا سياسي للدولة لكون اسلافهم متأصلين في البداوة وهذا الاحتمال هو اللائق بعلمه وفضله. وأنا ذكرت ان الله تعالى أغنانا بما شرع لنا ولم يحوجنا الى الرومان ولا الى غيرهم على أن الوقوف على معرفة أحوالهم وتواريخهم كان

يومئذ متعذراً وفي غاية الاستبعاد فطريقتهم مجهولة مهجورة والحكومات التي كانت بذلك العهد شخصية استبدادية ولو قلنا ان العرب بل وأكثر طوائف ذلك العهد لم يدخل متخيلاتهم ولم يطرق اسماعهم شورى الرومان الثيابية لم يبعد قولنا فاقتراح ذلك على العرب أو غيرهم ليس في محله —

ورأيت أقرب من هذا الاقتراح لو ان المسلمين توجهوا الى الآيات والأحاديث التي تتعلق بالامامة العامة والحكومة فجمعوها وفرعوا عليها كما توجهوا الى ماورد في غيرها من سائر الفرعيات من عبادات ومعاملات وغيرها مما دونوه في كتب الفقه وشروح الحديث وغير ذلك وذكرت انه لم يمنعهم ويصدهم عما ذكر الا ظلم ظلمة المستبدين وقلت ان الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم لم تكن امارتهم شخصية استبدادية بل خلافة شورية أمرهم الله بها ووصفهم بها ومدحهم عليها وانه لم يكن في استطاعتهم رضي الله عنهم نصب مجلس شورى انتخابي كالمعهود في هذا الزمان عند النصارى أو يكاد ان يكون مستحيلا لان أكثر كبارهم وقرائهم وعلمائهم الذين لو وقع انتخاب لم يتعدهم كانوا متفرقين في الغزو والجهاد في سائر البلاد مشتغلين بقيادة المجاهدين ونشر الدين ولو أقيم مجلس شورى انتخابي منهم لفاتهم الغرض الذي لأجله بعث الله أنبياءه وأنزل كتبه وهو نشر الدين والبعض القليل بقي في جوار الخلفاء فمن ينتخب ومن يترك ومن هي الرعية التي تنتخب ؟ فلم يبق في استطاعة الخلفاء في اقامة هذا الواجب شرعاً وعقلاً الا ما عملوا به وهو انهم كانوا اذا نابهم الأمر ينادون : الصلاة جامعة : فيجتمع من تم من المسلمين ويعرض الامر المستشار فيه فهذا عذرهم فاحفظه . واما من سواهم ممن جاء بعدهم من الظلمة فقل فيهم ماشئت . بقي ان الصحابة رضي الله عنهم لم يدونوا لمن يأتي بعدهم الطريقة لتأسيس السلطة العامة فجوابه انهم لم يجمعوا غير القرآن حذراً من تدوين كتاب مع كتاب الله وقد ثبت ذلك في الرسالة السابقة —

أما قول الاخ الفاضل انه قد ثبت عند الاصوليين ان الانبياء قد يخطئون في اجتهادهم والعرب في صدر الاسلام لو فرضنا انهم اجتهدوا وأخطؤا فهل في ذلك مايدعو الى استكبار ذكر هذا الخطأ : فأقول في جوابه ماذكره من جواز اجتهاد الانبياء ثم جواز وقوع الخطأ فيه الذي لا يقرون عليه ذكره الاصوليون واضطربوا فيه وما جزم به هو

الحق الذي عليه أهل الاثر إنما بقي أمر وهو ان كان الصحابة وسائر العرب اجتهدوا واقاموا الحكومة وفرض أنهم أقاموها شخصية مطلقة فأخطئوا كما ذكر أفليس يلزم حينئذ تجويز الخطأ على إجماعهم وعملهم المستمر وأنا وهو لانقول به أما اذا لم يكن إجماع فاني لاأستكبر ذكر هذا الخطأ انما يستكبره الجامدون على التقليد الذين يحيلون الخطأ من أئمتهم ويستتونهم ممن يجوز عليه الخطأ من افراد الامة ـ

قال الاخ الفاضل والرسول صلى الله عليه وسلم لم يؤسس دولة بل شرع شرعاً الى ان قال وليس هناك نص بعينه يبين كيفية تأسيس الدولة : كذا قال وليس بصحيح على اطلاقه من وجوه

(الوجه الاول) ان من ابعد كل بعيد ان يكون الشارع مع كمال حكمته وعدله وعلمه الذي لايعزب عنه مثقال ذرة في السموات والارض يدلنا على كل أبواب الخير وطرقه ورسوله صلى الله عليه وسلم يعلمنا اكمل الاخلاق حتى آداب العشرة وآداب قضاء الحاجة ثم يهمل الارشاد الى هذا الامر العظيم الذي به قوام شرعه وصلاح حزبه

(الوجه الثاني) ماهو الجواب اذا قالت الطواغيت المستبدة وحزبهم اعوان الشياطين وبطانات السوء انكم اذا سلمتم ان الشرع لم يبين تأسيس الحكومة وانما تركها الى اجتهادنا فأي قباحة اذا اخترناها شخصية مطلقة ؟ واذا كانت إمارة الخلفاء الراشدين مطلقة فلنا بهم اسوة فنحن مثابون على كلا التقديرين ومتبعون وأما ماترونه من سلاطيننا ظلماً فانما هو باجتهاد منهم وهم مثابون على ذلك الاجتهاد أيضاً لأن الامور العامة منوطة بهم واجتهادهم كاف ثم يقولون ان الاستشارة الواردة في الكتاب اذا لم تكن تأسيساً للدولة ولا بياناً لطرزها فايجابها على أي أمير باطل وغايته ان تكون مندوبا اليها استحباباً

(الوجه الثالث) ان السلطة العامة اما ان تكون جمهورية نيابية أو شخصية مقيدة أو شخصية مطلقة لاسبيل الى الاخير لان تعيين الخليفة الشرعي مشروط برضاء المسلمين واختيارهم له وبيعتهم والاصل ان تبقى لهم هذه الحقوق بعد نصبه والا فاتت فائدة منحهم اياها ابتداء وايضاً فلا تعقل حكمة لهذا الانتخاب والبيعة الا اذا استمرت للامة هذه الحقوق في كل شئون الدولة ويؤيد ذلك حجية الاجماع

وان الامة لاتجتمع على ضلالة وانهم كالجسد الواحد الى غير ذلك من وصفهم بالاتحاد والاشتراك وتسميتهم بالخطاب ووصفهم بالتعاون على ماورد من أصول المدنية وتكميل كل خير عمومي وفي القرآن والحديث من ذلك الكثير الطيب وكله مناف لتعيين أشخاص تستبد فأقل حالات المستبد أن يكون عاصياً بتركه ماأمره الله وأوجبه عليه من استشارة المسلمين وهذا الواجب لايسقط بمجرد اختياره اناساً من خاصته الذين يتلونون بلونه ويتكيفون كيف شاء اذ لايكون باستشارة هؤلاء مستشيراً للمسلمين لاشرعاً ولاعرفاً أما المستبد الظالم فتهديدات الشارع وزواجره وإيعاده بفل يديه تارة وبالنار أخرى الى غير ذلك من القوارع لا يبقى معها شك ان اقامة هذا القسم من الحكومات لايأتي بها الشرع المتين ، ولا يرضاها الله ولا رسوله ولا المؤمنون ، وتجويز ان الله شرع وأرشد إلى حكومة مطلقة إنما يقوله البغاث والغثاء الذين لايبأ الله بهم المتزلفون بالمصانعة والنفاق الى طواغيتهم الظلمة فقولهم هـذا عار وخزي على المسلمين كما انه كذب صريح على الله ورسوله صلى الله عليه وسلم فهو تنقيص لا كمل الاديان يقتضي نسبة الظلم وتقريره والرضاء به على الله ورسوله (ص) وان يكون الشرع آتيا بنقيض ما تستحسنه العقول السليمة ويكفي في رد هذا القول مجرد حكايته ويكفي في عدم المبالاة بقائليه الذين هم أهون على المسلمين من قامة الطريق مع وضوح افترائهم صفر أنفسهم وسقوط همهم واقتصارهم على الحظوظ الشخصية واختيارهم هذا العرض الأدنى واستبداله بالذي هو خير وتركهم الانسانية واعوجاجهم عن طريق العقلاء مع الوقاحة وقلة الحياء والغيرة قاتل الله عددهم وأخزاهم

واذا بطلت الحكومة المطلقة شرعا وعقلا بقيت الحكومة المقيدة ، والحكومة الجمهورية النيابية ، فاذا نظرنا بالانصاف والعدل ورمينا الافراط والتفريط بيداً عنا ورأينا ان الشارع لم يهمل هـذا الامر المهم العظيم وان إرشادات الكتاب والسنة دائرة على جواز تأسيس إحدى هاتين الحكومتين على التبادل واختيار إحداهما بالمصلحة التي تقتضيها حاجة المسلمين وعلى الحكومة الاولى مضت سنة الخلفاء الراشدين ويدل عليها قوله تعالى مخاطباً لرسوله صلى الله عليه وسلم « وشاورهم في الأمر » وقد قرر علماء الاصول ان الامر يقتضي الوجوب فهذه الآية أصل عظيم في جواز تأسيس الحكومة

الشخصية المقيدة بالشورى ، بيانه ان الاستشارة واجبة وترك الواجب معصية فترك الاستشارة معصية وقد جاء في الحديث : لاطاعة لمخلوق في معصية الخالق : والسلطان المستبد مخالف لامر الله فى حكمه وكل مخالف لامر الله في حكمه لا يرضاه بل يسخط عليه فالسلطان المستبد لا يرضاه الله شرعا فلزم أن هذا السلطان لاطاعة له ولا يرضاه الله فلا يكون شرعياً الا اذا كانت سلطته مقيدة بالشورى فالمسلمون ينصبون الخليفة ويولونه وهذه الآية الكريمة تقيد سلطته وتبين طرز الحكومة فتعينه ونصبه بأيديهم وأمور الحكومة مشتركة بينهم وبينه بحكم الشرع والعقل ويجب عليهم نصحه وطاعته فى كل منصوص شرعا أو ما أجراه بعد إبرام أهل الرأي والمشورة وتكون طاعته فى الامر الاول كوجوب امتثال حكم القاضي ، ولا يلزم فى احكام القضاة المنسوخة المشاورة واذا كان الله أمر رسوله صلى الله عليه وسلم بمشاورة المسلمين مع عصمته وتأييده بالوحي من السماء فما بالك بمن يجوز عليه الخطأ وهو يدعي النيابة عن هذا الرسول المقبول وانه من اتباعه وأمته أيليق به أن يرغب عن نهج متبوعه الا ان يكون كاذباً في دعواه ماردا متمرداً والله تعالى لا يرحم المارد المتمرد

ووالله ان هؤلاء الظلمة وأعوانهم قد تجرأوا على الله وخالفوا أمره واتبعوا غير طريق الرسول (ص) والمؤمنين وخالفوا العقول واستغنوا عما لم يستغن عنه من يدعون أنهم نائبون عنه . افسدوا أمر الامة وأهوها قواها وأماتوا إحساسها وشعورها ولقد بلغ هؤلاء النوكى من التهافت المبلغ الارد أوهم للامة والدين والعقل أعداء . فلا أهلا ولا سهلا بهذه الوجوه القاحة ولا سمعاً ولا طاعة ولا هم امراء نائبل الخصوم اللد . ولكن ذلك عقاب ما كسبت ايدينا والتقصير منا واللوم عائد علينا إذ وسدنا أمورنا الى مثل هؤلاء وجعلناهم مختارين وخالفنا بذلك ديننا وعقول العقلاء ولو انا نشترط مع تأمير كل أمير ما يضمن لنا السلامة من فجوره وفتكه في امورنا وأنفسنا لما تعدى طوره (١)

(١) المنار : يظهر أن الكاتب تخيل ان الواجب فى الشرع من اختيار الامة لأمرائها المؤمنين واقع بالفعل ولكنها أساءت الاختيار لجهلها ولو استملى الوجود دون التصور الخيالي قال ان ابتلاء المسلمين بهؤلاء الامراء هو عقوبة على تركهم مقومات الأمة حتى صاروا أفراداً متفرقين لا تجمعهم جامعة يتحقق فيهم معنى الامة التي تختار امراءها وتلزمهم بالتزام شريعتها فتؤدب عليهم المتغلبون ، وأذاقوهم عذاب الهون ، وانما تكشف الغمة ، اذا صاروا أمة

اليس من العجيب الغريب ان تأتي وتعمد الى شخص كسائر افرادنا فنرفعه ونعلي رتبته وتوليه اموالنا وأعراضنا وانفسنا ونحن نرى ونذوق من امثاله من مرارات الاستبداد والظلم ما يضعضع الجبال ولا يجهله الاطفال ومع ذلك كله لانشترط عليه شروطاً شرعها الله وقضى بها العقل؟ وهل هذا الا عار على الانسانية وترك للدين او سفاهة وجنون الههم سلم سلم

أما الحكومة الثانية أعني الجمهورية النيابية فيستدل على جوازها بقوله تعالى « وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الارض » وقوله تعالى « وأمرهم شورى بينهم » بيانه ان وعد الله لهم بالاستخلاف جاء تبشيرهم وادخال السرور على جميع المسلمين وهو لايتحقق الا اذا كان أمر الاستخلاف مشتركا بينهم ولكل فرد فرد منهم فيه حق يستوفيه ويباشره بنفسه اصالة أو بإنابة من يثق به وهذا المعنى يتم بانتخاب النواب في الجمهورية فالآية تدل على هذه الحكومة وتحتمل الدلالة على الحكومة المقيدة أيضاً كل منهما في الوقت اللائق به

أما قوله تعالى « وأمرهم شورى بينهم » فهي تبين وصفهم على سبيل المدح والرضاء والتقرير في الحال والاستقبال والمراد بالامر الذي لايجوز ارادة غيره الأمر الذي أمر رسوله صلى الله عليه وسلم ان يشاورهم فيه جعله في هذه الآية بينهم مشتركا لم يخص به أميراً دون مأمور على تنزيل المعدوم الموعود به في آية الاستخلاف منزلة الموجود والخبر بهذه الصفة يفيد معنى الأمر مع زيادة تأكيد لدلالته على الحال والاستمرار بخلاف الامر بصيغته ولفظه فانه لايدل على التجدد

ومما يحتمل ان يراد به هذه الحكومة أو شبيهتها قوله تعالى « أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الامر منكم فان تنازعتم في شيء فردوه الى الله والرسول » الآية وللمفسرين في أولي الامر قولان الاول الامراء والثاني العلماء ومآل التفسيرين ومعناهما واحد لان الامراء الذين يأمر الله بطاعتهم لابد وان يكونوا علماء وقد تقدم ان الله لايرضى بتأميرا لجهلة ولا يأمرنا بنصبهم للخلافة قط ولا يجوز لأي طائفة من المسلمين ان يختاروا للامارة من كان بهذه الصفة سواء كان من نواب جمهورية أو من أهل شورى مع الامام أو من سائر العمال . وجه دلالة الآية ان المأمور بطاعتهم في هذه الآية جماعة

لاسيما على قول من قال ان أولي الامر العلماء ولا تحقق اطاعة كلهم أو أكثرهم الا اذا كانوا مجتمعين معينين بالشخص والزمان والمكان واتفاقهم على أمر واحد وكل ذلك لا يتصور الا في الجمهوريات أو ماشابهها على الاقل . والمراد بالعلماء العلماء بالكتاب والسنة اذ لم يكن اذ ذاك علماء سواهم وهم الذين يردون فصل متنازعاتهم الى الله ورسوله صلى الله عليه وسلم اما المقلدة فانما يحاكمون الى كتب مذاهبهم والى ماوجدوا عليه آباءهم من كتب واقوال مشايخهم . والعلماء والأئمة قد ذموا التقليد ونهوا عن تقليدهم وقالوا المقلد حاطب ليل وقالوا ليس هو من العلماء ولا هو داخل في عدادهم وزمرتهم

وايضاً قوله تعالى «فان تنازعتم في شيء فردوه الى الله والرسول» يؤيد ويوضح ان المراد بذلك طاعة أهل الحكومة الجمهورية أو ماهي قريبة منها ومشابهة لها اذ لا مراجعة ولا رجوع بعد النزاع الا في هاتين السلطتين أما حكومة الفراعنة والتماردة المستبدة فلا يستطيع أحد من الاعيان فضلا عن عامة الرعية مراجعة أصحابها فاذا بالك بمنازعتهم

وأيضاً قوله تعالى في شيء عام يدخل فيه التنازع في كل الاشياء وبعض هذه أشياء الحكومة فاذا كان المتنازع فيه أمراً من امور الحكومة فالمتنازعون فيه هم أهلها وهو المراد . يؤيده انه لو كان المتنازعون غير أهل الحكومة لكان رد تنازعهم الى اهل الحكومة ليفصلوا بينهم بحكم الله ورسوله (ص) فلزم ان اهل الحكومة هم المتنازعون وذلك لا يكون ابداً إلا اذا كانت الحكومة جمهورية او قريبة منها والله اعلم

وهذه الآية الكريمة حملها اعوان السلاطين المستبدين على غير محملها وارادوا منها غير ماارادة الله فموهوا على المسلمين وخوفوا بها العامة وقادوهم بها مرغمين افتراء على الله ورسوله « وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون » من زوال النعمة والرياسة ثم غضب الله وعذابه

بقي امر وهو ماإذا تغلب على امر المسلمين احد هذه الطواغيت فهل يجوز خلعه والخروج عليه ام لا والحق انه يجوز خلعه او يجب واما الخروج عليه فلا يخلو اما ان ترجح المصلحة على المفسدة واما ان يتساويا واما ان ترجح المفسدة على المصلحة ففي الصورتين الاوليين الجواز او الندب وفي الاخيرة اختلاف والجمهور من المتأخرين قالوا بالمنع واجازه كثير من السلف وقد خرج جماعة من كبارهم على جبابرة زمانهم

ولم ينقل الينا عن علماء ذلك العصر انكار عليهم ولم يبدعهم احد منهم ولا من المتأخرين القائلين بالمنع ايضاً اما الاحاديث فى هذا الباب فهى كثيرة وبعضها قد يوهم التعارض ومن جمع بين اطرافها وتحقق فحوى خطابها عرف ان الاولى والافضل عدم الخروج فى هذه الصورة لاعدم الجواز لان السائل لما قال للنبي صلى الله عليه وسلم: أجاهدهم بسيفي هذا: قال له « الا أدلك على ماهو خير لك من ذلك » وأرشده الى الكف عنهم ووقع مثل هذا السؤال من كثير من الصحابة فأجابهم بمثل ذلك أو مقاربه وهو لم يقل لأحد منهم انك ان فعلت ذلك تكن من الظالمين المعاقبين وفى بعضها اطلاق الأمر بالطاعة وفى بعضها تقييدها بغير المعصية وقد كان هؤلاء السائلون افراداً كل واحد يسأل عما يفعل حالة كونه منفردا فجوابه صلى الله عليه وسلم بالكف والصبر يحتمل أن يكون من باب الشفقة ولئلا يكلفهم مالا يطيقونه مع تحقق عدم المنفعة والجدوى بخروجهم أو لئلا يفتح باب الفتن لأمته وخوفاً من أن يحمل كل ظالم من أهل البغي وقطاع الطريق سيوفهم بدعوى التأويل فيخرجون على الأمة يضربون برها وفاجرها وقد صرح بهذا عليه السلام وروي عنه في احاديث كثيرة فأرشد الى ما هو الاحوط والافضل

أما اذا كان الخارجون على هذا الظالم طائفة يترجح عادة ان يزيلوا ظلمه ويكبحوا جماح غيه فلا ريب ولا شك فى جواز خروجهم عليه حيث امن ان يكون خروجهم فرصة يغتنمها عدو الدين اعني الكفار فاذا امن هذا المانع فأقل الحالات دخول جواز الخروج فى عموم احاديث الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فهى تؤذن بجواز ذلك ان لم تقل باستحبابه وقد قال صلى الله عليه وسلم: من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فان لم يستطع فبلسانه فان لم يستطع فلينكره بقلبه: وفى روايات زيادة وذلك أضعف الايمان

قال اخونا الفاضل: والذي يستنتج من رأيه هذا ان الخلافة لو بقيت باختيار اهل الحل والعقد ووسدت الى أهلها ممن عناهم حضرته لما حل بالأمة من مصايب الاستبداد ماحل ولما طرأ على الدولة الاسلامية من الضعف ماطرأ الى أن قال: وما دام مسلما معنا بهذه المقدمات فقد كان يلزمه أن يبحث عن السبب الذي أفضى بالخلافة الى غير أهلها ويبين

الوجه الذي يضمن بقاءها على ماتركها عليه الخلفاء الاولون سائرة على نهج الحق والعدل لاسبيل لأولئك النازعين الى الملك المتوثبين على الخلافة الى خرق حرمتها والتغلب على من كانوا أهلها واحق بها ويرى ماالذي أدخل على مركز الخلافة الاضطراب من عهد الاضطراب عهد الخليفة الثالث رضي الله عنه حتى زعزعته عواصف الفتن الخ

وأقول قد تقدم لنا ذكر تأسيس الحكومة الاسلامية شرعا وبيان خلافة الخلفاء الراشدين بما له وما عليه وفيه الكفاية على اختصاره وجواب هذا السؤال أن نقول قال الله تعالى « قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء » والا فهل يمكن أن يكون في طوق البشر صد كل الحوادث والاحتراز عن جميع الطوارق التي تأتي على غير المعتاد والمنتظر وهل يلزم من وجود الأسباب انتفاء المعارضات والموانع ؟ لاشيء يقطع للملك بالدوام ولو بلغ من الانتظام والاتقان مابلغ ، والافليبين لنا أخونا الفاضل ماهو السبب الذي تداعت له أركان جمهورية الرومان ، ولماذا هاج وماج وذهب أدراج الرياح ذلك النظام المستقر على النواميس السياسية والبراهين العقلية الطبيعية لحكومة كانت نيابية تجدد في أوقات مقررة فاضمحلت بعد الهرم حتى لم يبق لها عين ولا أثر أيام ظهور الاسلام والفتح الاسلامي ، الحق أن يقال سنة الله في خليقته « وتلك الايام نداولها بين الناس » ونحن لانترك الاسباب بل نعمل ونجتهد فاذا غلبنا فوضنا مع الاعتراف بأن لله الحكمة البالغة وهو أعدل الحاكمين وما أصابنا من مصيبة فبما كسبت أيدينا

على أن سبب تلك الاعاصير والزوابع التي زعزعت سرادقات الخلافة في دورها الثالث معلوم منشؤها الا وهي دسيسة ذلك الوزغ الطريد ونجت على اولئك الأغبياء الذين اوردوا الخليفة حياض المنون وفتحوا على الامة باب الشر والبلاء وهم لم يأتوا ماأتوا بدعوى دينية وانما ساقهم الى الخروج سورة غضب من لم يستتب ولم يغضب لله ولدينه يوضح ذلك طلبهم واقتراحهم عليه مالا يستحقونه شرعاً من خلع نفسه أو تحويلهم ذلك الطريد المنحوس ، والأول ليس لهم انما هو الى كبار الامة أهل الحل والعقد وتأديب المجرم الى الحاكم وهو هو اذ ذاك ولو انهم طالبوه بالحقوق الواجبة عليه للامة من إقامة مجلس شورى ونحوه لكان هناك شبهة على انهم قاموا عليه بدعوة دينية . على أن تلك العصابة كانوا قبل ذلك الحادث المحزن خاضعين مذعنين

له باستحقاقه الخلافة أو حقيتها وعلى كل حال فالاولى بنا أن نقول وتلك أمة قد خلت ، الآية وانما موضوع البحث ان الشارع هل وضع اصلا تؤسس عليه الحكومة أم لا وقد مر بيان ذلك

وقوله : فاذا توهم أخونا الفاضل ان هذه الحياة لاتكون طيبة سعيدة الا اذا انصبغت بصبغة الدين فما رأيه في اليابانيين وهم من اوثنيين؟ جوابه أني لم اتوهم ذلك ولم أقل ان العقل بمجرده لايدل على حسن هذه الحياة السياسية وانما قلت ان المسلمين هم اولى بها عقلا وشرعا . هذا وقد اتفق العقلاء على أن أقوى أسباب الاتحاد والتعاون والهجوم والدفاع هي الرابطة الدينية واليابانيون وان كانوا وثنيين ومعارفهم ليست فرعا عن داع ومحرك ديني فاتحادهم وثباتهم في ميادين الوغى المشهودة انما هو ناتج عن اتحادهم الديني بزعمهم و « كل حزب بما لديهم فرحون »

أما من تركوا الاديان بالكلية وانخرطوا في سلك الدهرية فاتحادهم المتكلف للمصلحة هو اوهى من بيت العنكبوت ولذلك لاتجد دهريا متحققاً بدهريته شجاعا ابداً بل هو أحرص الناس على الحياة وأشد الناس حرصاً وجهداً في أسباب الثروة والراحة لايبالون من أي طريق وجدوها سواء لديهم الخيانة ونقض العهد والاغتيال والظلم الا اذا خافوا ضرراً يحبط أعمالهم أو صعوبة تؤدي الى إنفاق الانفس والأموال والمنفعة المترقبة لهم في مقابلة ذلك أقل . فاذا توجسوا أمامهم هذه العقاب والصعاب تكايسوا وعادوا الى روغانهم وكلامهم المشهور عنهم من ذكر المدنية وحب الامان والانسانية وشبهها من حبالات مكرهم وخداعهم . والعقلاء منهم عرفوا ذلك من أنفسهم ولهذا تلبسوا بلباس عامتهم الديني وشاركوهم في رسومه الظاهرة حرصاً منهم على بقاء الرابطة الدينية في عامة أقوامهم . وهم تحققوا وعرفوا ان العامة تكون بدعوة الدين ترساً وحائلا عظيما لحفظهم وصد كل هاجم على بلادهم وأعراضهم وأنفسهم وأموالهم ، وتارة يصدرون العامة ويتخذونهم آلة للهجوم وفتح البلاد أما ان أحداً من هؤلاء الدهرية التاركين للدين يستميت في هذه السبيل فحاشا وكلا لان ذلك مناف للوازم مازعموا أنهم درسوه من علومهم ومناقض لما قام بأنفسهم واعتقدوه وان شذ أحد منهم فذلك لأسباب أخرى كأن تنغصت حياته بالآلام حتى انقلب عليه نعيمها عذاباً وصفوها كدراً وحينئذ

قد يرغب بعضهم عن هذه الحياة ولهذا وامثاله ترى بعض هؤلاء ينتحر باخفا نفسه وهؤلاء هم كبار الزنادقة وعلماؤهم ومثلهم في حب الحياة والحرص عليها من تدين بدين يعلم بطلانه كاليهود الذين كانوا في عصر نبينا صلى الله عليه وسلم

وفي مقابلة هؤلاء وعلى نقيضهم علماء الاسلام واهل الايمان وحزب الرحمن الذين يتحابون في الله ويتعاونون له مستقيمين به ويشفقون على اهل ملتهم وعوامهم ابتغاء مرضاة الله تعالى لا يخلون ولا يجبنون ولا يخذرون العامة وقاية وترسا بل يتقدمون الصفوف ويصافحون الحتوف رجاء فيما عند الله ومزيد رضاه ، ويؤثرون على انفسهم ولو كان بهم خصاصة ، تحققوا بوراثة النبيين وعلموا انه ما من فضيلة ومزية اخروية او دنيوية الا والوحي وفق العقل رائدها ودليلها وموضحها إيجابا أو استحبابا أو إباحة وانهم مثابون في كل ذلك حتى في اللقمة يرفعها احدهم الى فيه ، وما من رذيلة او اثم او نقيصة دنيوية أو اخروية الا وقد كرهها لهم الدين المبين . فكل العلوم والمكاسب التي فائدتها ونفعها أكثر من مضرتها المستهلكة لتقدم الطوائف وشرفها فأكثرها لا يحط حكمها عن فروض الكفاية وقد يكون بعضها من فروض الاعيان ومنها ما يستحق حكم الاستحباب وأقل حالات بعضها الاباحة ومن عرف دين الاسلام عرف ما ذكرناه

ولما فسد هذا الصنف من المسلمين فسد سائر الامة الا اناساً قليلين غرباء لا يزالون يدعون الى الصلاح والاصلاح فنسأل الكريم المجيب ان يكثر عددهم وعددهم ويؤيدهم بروح منه . ولقد ظهرت في هذا العصر تباشير الظفر والنجاح ، وطلعت اعلام الهدى والنجاح ، وزال الغطاء عن أذهان كثير من المسلمين فلا يزال يزداد اشتراك المسلمين في معارف هذه الطائفة المصلحة وذلك بفضيلة مولانا الامام وشيخ الاسلام المفتي محمد عبده توجه الله بتاج عزه ، وأخزى عدوه وأزله ، وأورده في رزه ، ووفقنا الله وإياه الى الحق واشاعته ، وارضاء الله وطاعته ، وأعان من تصدى لخدمة هذه الطائفة وبذل المجهود والجهد في اظهار الحق ونشره امين

أما قول أخينا الفاضل الذي استفظعت قوله بترك الدين جانباً والسياسة جانباً حتى تفرس في سوء الظن به حفظه الله فصحيح ولقد صدقت فراسته والحق أحق أن يقال وصدق رسول صلى الله عليه وسلم «اتقوا فراسة المؤمن» الحديث وكان ذلك قبل معرفتي

بحاله اما الآن فقد ذهب ذلك الظن واستغفر الله لي وله وسرني سروراً لامزيد عليه موافقته اياي على ذم التمذهبات والتقليد الذي فرق المسلمين ومهك أمجادهم وذكر ان له فيه كلاماً طويلا في كتابه (أشهر مشاهير الاسلام) وددت لو اني اطلعت عليه ولكن حتى الآن لم ييسر الله لي جعلنا الله وإياه من حزبه ووفقنا للعمل الصالح واتباع كتابه وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين .

في ٣ ذي القعدة سنة ١٣٢٢ (صالح بن علي اليافعي)

(المنار) كثر في هذا الزمان الطعن في الاسلام حتى من بعض المنتسبين اليه وأشد ما يطعنون فيه شكل الحكومة إذ يظن الاجانب انها حكومة ملكية مطلقة ومن المسلمين المشتغلين بالقوانين من يظن ذلك ومنهم من يقول ان الشريعة الاسلامية لم تبين شكل الحكومة ولم تضع لها أصلا . ثم ان المستبدين الذين اتخذوا علماء السوء أعوانا يقنعون العامة بأن الخضوع للسلطة الاستبدادية الشخصية فرض ديني حتى انه ليوجد في العامة من يعتقد ان انتقاد أعمال السلاطين كفر . بل سمعت رجلا خطيباً ومدرساً رسمياً يقول من يعترض على السلطان فأنا لا أعتقد بصحة اسلامه . لهذا نرى كثيراً من أصحاب الغيرة طفقوا يبرؤن دين الاسلام الحق وشريعته العادلة مما يقول الاعداء له والجاهلون به ورفيق بك يوجه كلامه الى هؤلاء المعاصرين ويريد من الدين القسم التعبدي الذي يجب الاخذ فيه بظواهر النصوص الواردة في الكتاب والسنة بلا تصرف ولا زيادة ولا نقصان ولا ينكر ان للحكومة أصلا اجتهاديا في الشريعة فكلامه في ترك الدين جانبا والدنيا جانبا مبني على الفرق بين القسم الديني المحض من الشريعة والقسم الدنيوي المحض وهو اصطلاح عصري وكلام الشيخ صالح اليافعي مبني على عدم التفرقة وهو الاصطلاح الاسلامي القديم وقد فتحنا بابا في المنار لمناظرتهما ليتجلى الحق في هذه المسألة العظيمة التي هي مصدر كل شقاء إذ لا يتجلى البحث الذي عمي على أهله قرونا طويلة الا بكثرة المراجعة وإيضاح الدلائل . واما أهل الذكاء والاطلاع فيكتفون بما هو دون ذلك ، وقد نشرنا في المجلد الرابع ما ورد في الاخبار النبوية وآثار السلف في مسألة الحكومة الاسلامية وجمعنا بين الاحاديث التي أشار اليها الشيخ صالح في مقالته هذه . والاحاديث التي أوردناها هناك ثلاثون حديثا ونيفا ، وقد جلى الاخ الصالح أصل المسألة على ان في بعض كلامه مجالا للبحث وان لنا العودة الى الموضوع في زمن قريب ان شاء الله تعالى